

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تنفيذ استنتاجات وتوصيات مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بشأن إجراءات المتابعة

تقرير مقدم من النمسا

١ - إلحاقاً بتقارير النمسا المقدمة إلى مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وورقات عملها المتخصصة وتقاريرها الشفوية العامة المقدمة خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية، وبالإشارة إلى ورقات العمل ذات الصلة بالموضوع المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومجموعة فيينا للدول العشر، تقدم النمسا التقرير الموجز التكميلي التالي عن أنشطتها الوطنية عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل التي أقرها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

أولاً - نزع السلاح

٢ - تؤكد النمسا التزامها الراسخ بمبادئ نزع السلاح النووي وأهدافه المتفق عليها في عام ٢٠١٠. ويشمل هذا، تحديداً، العزم على السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتواصل صلاحية الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وكذلك أهمية تحقيق عالمية المعاهدة.

٣ - وعلاوة على ذلك، تشدد النمسا على أهمية ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ من إقرار بالنتائج الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وضرورة الامتثال على الدوام للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وقد عملت النمسا، بالتعاون مع مجموعة من الدول التي توافقت في التفكير، على تقديم بيانات مشتركة عن البعد الإنساني



الرجاء إعادة استعمال الورق



لتزع السلاح النووي. وبالتعاون مع وزارة الشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، نظم الصليب الأحمر النمساوي حلقة دراسية عن هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. والنمسا ملتزمة بالمضي قدما في تطوير هذا النهج مع الدول المهتمة والمجتمع المدني.

الإجراء ١

٤ - تواصل النمسا اعتماد سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لأمد طويل. وتؤيد التشريعات الوطنية اتباع هذه السياسات منذ عام ١٩٩٩ على الصعيد الدستوري، بسن قانون يجعل النمسا بلدا خاليا من الأسلحة النووية. إذ تنص المادة ١ من هذا القانون (١٩٩٩/١٤٩) على أنه "يحظر إنتاج الأسلحة النووية أو تكديسها أو نقلها أو تجريبها أو استخدامها في النمسا. ويُحظر كذلك إقامة منشآت لتكديس الأسلحة النووية في النمسا". وقد صرح الرئيس الاتحادي للنمسا في الآونة الأخيرة، بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بأن "إمكانية جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية يجب أن تصير هدفا مشتركا بين جميع الدول. وأن النمسا تؤيد فكرة وضع اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية". وفي آذار/مارس ٢٠١٠، اعتمد برلمان النمسا قرارا حظي بتأييد جميع الأحزاب يدعو الحكومة إلى العمل لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية ودعم خطة الأمين العام للأمم المتحدة، المؤلفة من خمس نقاط.

الإجراءات ٦ و ٧ و ٩ و ١٥

٥ - فيما يتعلق بالعمليات المتعددة الأطراف لتزع السلاح النووي، لا تزال النمسا تدعم الجهود المبذولة لتيسير الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح منذ انضمامها إليه في عام ١٩٩٦. ويساور النمسا قلق بالغ لعدم إحراز تقدم في ذلك المنتدى، الذي كان له أيضا تأثيرا سلبيا كبير على المعاهدة وعلى تنفيذ الالتزامات بتزع السلاح المتفق عليها. وترى النمسا وتدعم الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الغرض ضرورة أن يتعامل مؤتمر نزع السلاح على الفور، ووفقا للولاية المنوطة به، مع مسألة نزع السلاح النووي، ووضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأن يشرع أيضا على الفور في التفاوض على وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأيدت النمسا أيضا تأييدا كاملا الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة لذلك الغرض في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وشارك فيه الوزير الاتحادي

للشؤون الأوروبية والدولية، ميكائيل شبيندلغر. وتؤيد النمسا بقوة فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء مناطق أخرى.

٦ - وبغية إضفاء مزيد من الزخم على جدول أعمال نزع السلاح النووي، قدمت النمسا، بالاشتراك مع المكسيك والنرويج، قراراً إلى الجمعية العامة بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي أُخذ بوصفه القرار ٥٦/٦٧. وبموجب هذا القرار، أنشأت الجمعية فريقاً عاملاً مفتوح باب العضوية أناطت به ولاية وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وقررت أن يقدم الفريق إلى الجمعية تقريراً عن أعماله، يتضمن المناقشات التي أجريت وجميع المقترحات التي قدمت.

٧ - وبموازاة ذلك، تؤيد النمسا عملية المناقشات التي أعلنت مبادرة الدول المتوسطة، المسماة المنتدى الإطاري عن انطلاقها، بمناسبة اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٢، الذي عقد في فيينا. وفي برلين، تطرق المنتدى يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، إلى مسألة تهيئة الظروف ووضع إطار لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بأمل أن يتمكن من إثراء العمليات الحكومية الدولية العادية بالأفكار والمفاهيم.

الإجراءات من ١٢ إلى ١٤

٨ - تعتبر النمسا أن تعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتنفيذها أمر في غاية الإلحاح والاستعجال باعتباره أحد التدابير الرئيسية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتثار مسألة الدور البالغ الأهمية لتلك المعاهدة وأهمية بدء نفاذها بانتظام في الاجتماعات التي يعقدها وزير الشؤون الأوروبية والدولية في النمسا على الصعيد الثنائية والإقليمية والعالمية، والاجتماعات التي يعقدها مسؤولون نمساويون آخرون رفيعو المستوى، بمن فيهم أعضاء البرلمان. وتقدم تقارير مماثلة إلى مؤتمرات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تُعقد بموجب المادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وفي حين تشير النمسا هذه المسألة مع جميع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة، فإن تصديق الدول المدرجة في المرفق الثاني منها يكتسي أهمية خاصة. وفي هذا السياق، فإن عدم التصديق من جانب الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار المدرجة في المرفق الثاني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يثير قلقاً بالغاً. وتؤيد النمسا تطوير نظام التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي بلغ مستوى ناضجاً للغاية ومثيراً للإعجاب. وقد قدمت النمسا تبرعات مالية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الأنشطة.

الإجراءان ١٩ و ٢٢

٩ - يتعلق النشاط الرئيسي الذي اضطلعت به النمسا في ميدان نزع السلاح النووي، بصفتها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، بتدابير داعمة مختلفة. فالمبادرات التي أعلنت في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ نُفذت منذ ذلك الوقت وذلك من خلال تقديم مساهمات كبيرة من النمسا على النحو التالي: أنشئ مركز فيينا لشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار باعتباره مجمع فكر مستقل، وفتح مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مكتباً في فيينا من أجل تحسين التعاون بين المنظمات الموجودة في فيينا، في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، دأبت النمسا مراراً على دعم التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بما تقدمه من مساهمات في مناسبات المجتمع المدني الموجهة سواء للجمهور المتخصص أو للشباب وعامة الجمهور. وتشكل التوعية سواء بالطابع المعقد أو الملح للتعامل مع نزع السلاح النووي في ظل خطر العواقب الإنسانية المفجعة الناجمة عن التفجيرات النووية، جانباً ما فتى الدعم المقدم من النمسا يركز عليه تركيزاً متزايداً.

١٠ - وبالاتفاق مع اليابان قدمت النمسا ورقة عمل بشأن سد الفجوة بين الأجيال من أجل بسط السلام وتحقيق مستقبل مستدام من خلال التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.11). ومما حفز على تقديمها منتدى القضايا الحاسمة الأهمية لطلاب المدارس الثانوية، وركزت على تحقيق السلامة والأمن النوويين. ونظمها مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار، بالاتفاق مع مركز فيينا المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. وأبرز منتدى القضايا الحاسمة الأهمية النهج الشامل الذي يلزم اتباعه للاضطلاع بمسائل حيوية مثل المسألة النووية، هي: خروج المارد النووي من القمقم، ونزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وكذلك سلامة وأمن الطاقة النووية واستخداماتها في الأغراض السلمية، هي قضايا ينبغي أن يُنظر فيها مجتمعة. ويتعين إجراء مناقشات شفافة، ليس فقط بين "النخب النووية". فهذه مسألة ذات اهتمام عام وثقة متبادلة. إنها مسألة تحقيق السلم ومستقبل مستدام.

ثانياً - عدم الانتشار النووي

الإجراء ٢٣

١١ - دأبت النمسا على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. وإن مركز النمسا، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرفاً في المعاهدة، راسخ أيضاً رسوخاً قوياً في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتدرج في طابعه الشمولي الذي

ما فتى يقدم ضمانات للمجتمع الدولي بشأن امتثال النمسا للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة. ويشكّل الامتثال عنصرا بالغ الأهمية لتعزيز الثقة في المعاهدة، ومن ثم تعزيز تحقيق عالميتها. ويسهّل أيضا اتخاذ تدابير قوية وكاملة في مجال نزع السلاح النووي.

الإجراءات من ٢٤ إلى ٢٩ ومن ٣٢ إلى ٣٤

١٢ - فيما يتعلق بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دأبت النمسا كعادتها على المشاركة بنشاط في مواصلة تطويره وتدعيمه، بطرق من بينها دفع أنصبتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وعن طريق مساهمات الاتحاد الأوروبي. وتشكّل اتفاقات الضمانات الشاملة مقترنة بالبروتوكول الإضافي معيار التحقق الذي تأخذ به الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاليا، وتتيح تطبيق ضمانات متكاملة. ويتعين تطبيق هذا المعيار على الصعيد العالمي. وتندرج النمسا ضمن البلدان التي تسنى للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تخلص فعلا بشأنها إلى استنتاجات رقابية أعمّ، وقدمت، بذلك، ضمانات موثوق بها بشأن عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. وقد دأبت النمسا مرارا علىحث البلدان المثيرة للقلق فيما يتعلق بمسألة الانتشار على قبول معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتمكين الوكالة من استخلاص استنتاج أعمّ فيما يتعلق بالضمانات من أجل استعادة الثقة المتبادلة.

الإجراءات من ٣٥ إلى ٣٩

١٣ - في سياق الاضطلاع بالمسؤولية عن كفالة ألا تساعد الصادرات ذات الصلة بالطاقة النووية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وكفالة أن تكون تلك الصادرات متوافقة تماما مع أهداف المعاهدة ومقاصدها، فإن النمسا تطبق تفاهمات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية. وترحب النمسا بتزايد التقيّد بضوابط التصدير وهي بصدد دراسة الفرص التي يتيحها هذا التطور بهدف تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

الإجراءات من ٤٠ إلى ٤٦

١٤ - تلتزم النمسا بجميع الصكوك القانونية المتعلقة بالحماية المادية وقمع أعمال الإرهاب النووي. فقد تحوّلت الأحكام والمبادئ المكرسة في هذه الصكوك فعليا إلى تشريعات وإجراءات وطنية. وتدعم النمسا أيضا برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة، لا سيما من خلال مساهمات الاتحاد الأوروبي. ودعما لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، شاركت النمسا في تنظيم منتدى المجتمع المدني الأول بشأن فرص إشراكه في دعم تنفيذ قرار

مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، واستضافته في فيينا في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

ثالثاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

الإجراء ٤٧

١٥ - تمارس النمسا، كغيرها من الدول، الحق غير القابل للتصرف الذي تخوّله لها المادة الرابعة، في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، مع احترام الحقوق المماثلة للدول الأخرى. ويستتبع هذا الحق أيضاً خيار استخدام الطاقة النووية، لكن دون التخلي صراحة عن الحق في القيام بذلك الذي تقره المعاهدة. ومثلما بيّنت الحوادث السابقة، لا يمكن أن تكون الطاقة النووية آمنة تماماً على الإطلاق. علاوة على ذلك، وبسبب الآثار والمسؤوليات الطويلة الأجل المرتبطة بدورة الوقود النووي، فإن الطاقة النووية لا تسهم في التنمية المستدامة. بل تطرح حقاً خطراً آخر في أوقات الأزمات سواء أكانت طبيعية أم من صنع البشر. وأخيراً، ونظراً لشواغل الانتشار والأمان والأمن مجتمعة، فإن الطاقة النووية لا تمثل سبيلاً ناجحاً لمواجهة تحديات عالمية أخرى، من قبيل تغير المناخ. ونتيجة لذلك، يحظر القانون الدستوري لعام ١٩٩٩ الذي يقضي بجعل النمسا خالية من الأسلحة النووية استخدام الانشطار النووي لتوليد الكهرباء في النمسا. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، كرر البرلمان النمساوي تأكيده على ضرورة أن تتخذ الحكومة الإجراءات المماثلة في مجال السياسات.

الإجراءات من ٤٨ إلى ٥٨

١٦ - باعتبارها طرفاً في الاتحاد الأوروبي وكذلك بصفقتها الوطنية، بذلت النمسا جهوداً وفق دستورها لدعم هذه الإجراءات والمثابرة في تنفيذها. وتعتبر النمسا الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجهة الرئيسية لضمان أن تعمل البلدان التي تختار تطوير قدراتها في التطبيقات السلمية للطاقة النووية، على هيئة أفضل الظروف الكفيلة بتحقيق السلامة والأمن وعدم الانتشار، لدى قيامها بذلك. ولذلك، تؤيد النمسا تأييداً قوياً الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي شريك تقليدي لها في مختلف أنشطة التدريب الرامية إلى تحقيق هذا الغرض. وتؤيد النمسا أيضاً تأييداً تاماً المبدأ الوارد في الفقرة ٢ من المادة الرابعة. وحتى في الفترات التي تُفرض فيها قيود اقتصادية وأخرى ذات صلة بالميزانية، بذلت النمسا جهوداً إضافية لتسديد أنصبتها المقررة للوكالة الدولية كاملة وفي مواعيدها المحددة، من الميزانية العادية وصندوق

التعاون التقني. وبالإضافة إلى الأنصبة المقررة، تقدم النمسا مساهمات أخرى بهدف تشييد وصيانة الهياكل الأساسية لمكاتب الوكالة الدولية.

١٧ - وتؤيد النمسا أيضا المثل الأعلى لتطبيق تعددية الأطراف في دورة الوقود النووي تطبيقا كاملا. ولا تزال ورقة العمل المماثلة من دورة الاستعراض السابقة (NPT/CONF.2010/PC.III/WP.34) سارية. ويظل ذلك مثلا أعلى من شأنه أن يتيح أيضا مزايا في سياقات إقليمية محددة.

الإجراءات من ٥٩ إلى ٦٤

١٨ - تكرر النمسا التأكيد على أهمية الجهود الدولية الجارية الرامية إلى تحسين النظام العالمي للسلامة النووية، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة النووية تنفيذا صارما، وتشير إلى الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية في تبادل وتطبيق الدروس المستفادة من الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي. علاوة على ذلك، تؤكد النمسا على أهمية أن تصبح الدول كافة، ولا سيما الدول التي تقوم بأنشطة دورة الوقود النووي، أطرافا في جميع الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة بالسلامة والأمن النوويين وأن تدعم مواصلة وضع الصكوك الملزمة قانونا، حسب الاقتضاء، لضمان تحسين الإطار العالمي للسلامة والأمن النوويين. والنمسا طرف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة، وهي تشارك بنشاط في عمليات الاستعراض المماثلة، ووضعت نظاما قويا للمسؤولية النووية المدنية.

١٩ - وتقوم النمسا أيضا بإزالة اليورانيوم العالي التخصيب في مخزونها واستخداماتها المدنية الوطنية. وبالإشتراك مع النرويج، نظمت النمسا الندوة الدولية الثانية عن خفض اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد، في فيينا في عام ٢٠١٢ وأبلغت عنها في ورقة العمل NPT/CONF.2015/PC.I/WP1. وحددت الجهات المشتركة في استضافة الندوة وهي النمسا والنرويج و المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، عددا من الأفكار والتوصيات التي يمكن أن تشكل عناصر لخطة مقبلة في مجال السياسات. وهي تهدف إلى التشجيع على إحراز تقدم ملموس، وكذلك اعتماد ثقافة الشفافية والثقة والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، التي تضمن أيضا أعلى مستوى من السلامة والأمن ومنع الانتشار. وتعلق بخفض اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد، ومفاعلات الدفع البحرية المدنية، والشفافية، فيما تتناول أفكار منها توسيع نطاق الجهود المبذولة في هذه الميادين.

رابعاً - الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

الجزء الرابع من خطة العمل

٢٠ - علاوة على ذلك، تؤيد النمسا، باعتبارها جزءاً من الاتحاد الأوروبي، بقوة آلية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، التي تشمل، تحديداً، عقد مؤتمر في هلسنكي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتبدي النمسا على الدوام استعدادها لتوفير أماكن لعقد الاجتماعات، وتقديم إسهامات موضوعية للجهود المبذولة لبناء الثقة، وهي مستعدة لمواصلة توفير هذا الدعم لاتخاذ أي إجراءات مقبلة.